



AR

CD/15/16

الأصل: إنجليزي
الغرض: للإطلاع

مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
7 كانون الأول/ديسمبر 2015

اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية
تعزيز النظم الأساسية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية وقاعدتها
القانونية

تقرير عن الفترة من
آب/أغسطس 2013 وحتى يوليو/تموز 2015

وثيقة أعدتها اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية
للجمعيات الوطنية
بالتشاور مع الجمعيات الوطنية

جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2015

قائمة المحتويات

- 3 موجز لأهم المعلومات
- 4 أولاً: مقدمة
- 5 ثانياً: تعزيز القاعدة القانونية والدستورية للجمعيات الوطنية: الحفاظ على الزخم المتولد عن الالتزامات السابقة
- 7 ثالثاً: تعزيز القاعدة القانونية والدستورية للجمعيات الوطنية: الإنجازات المحققة والتقدم المحرز
- 10 رابعاً: النهج الجديدة التي اتبعتها اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية وسبل المضي قدماً
- 11 خامساً: خاتمة
- الملحق رقم 1: مجلس المندوبين لعام 2011: القرار رقم 4 "مراجعة النظم الأساسية للجمعيات الوطنية وقاعدتها القانونية"
- الملحق رقم 2: المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون، 2011: القرار رقم 4 "تعزيز الدور المساعد: شراكة من أجل جمعيات وطنية أقوى ومن أجل تنمية التطوع"
- الملحق رقم 3: مجلس المندوبين لعام 2011: القرار رقم 7 "تأهب الجمعيات الوطنية للنزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى والاستجابة الإنسانية لها"
- الملحق رقم 4: قائمة بمراسلات اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية (في الفترة من آب/أغسطس 2013 وحتى تموز/يوليو 2015)
- 13

تقرير من إعداد اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية
للجمعيات الوطنية
حول تعزيز النظم الأساسية والقاعدة القانونية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
الوطنية

موجز لأهم المعلومات

يُقدّم هذا التقرير في إطار متابعة القرار رقم 4 المعنون "مراجعة النظم الأساسية للجمعيات الوطنية وقاعدتها القانونية"، والذي اعتمده مجلس المندوبين في عام 2011. وهو يسلط الضوء على الجهود التي تبذلها الجمعيات الوطنية لتعزيز الأدوات التي تشكل قاعدتها الدستورية والقانونية وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها في السابق. ويهدف أيضاً إلى تقديم لمحة عامة عن الحوار الذي أجرته اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية (ويُشار إليها فيما يلي باللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية) والمبادرات التي قامت بها في تشاور وثيق مع البعثات الميدانية للجنة الدولية والاتحاد الدولي، من أجل دعم الجمعيات الوطنية خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير (من آب/أغسطس 2013 وحتى تموز/يوليو 2015).

وقد واصلت اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية مهمتها في تقديم الدعم للجمعيات الوطنية في إطار مساعيها الرامية إلى تعزيز قاعدتها القانونية والدستورية. وأرسلت اللجنة المشتركة خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما يربو على 110 خطابات رسمية تضمنت توصيات موجهة إلى الجمعيات الوطنية بشأن مواءمة نظمها الأساسية ودساتيرها والقوانين الخاصة بالجمعيات الوطنية ومراسيم الاعتراف بها وفقاً للمعايير المتفق عليها داخل الحركة الدولية. ويمتلك ما يقرب من 30 في المائة من كافة الجمعيات الوطنية حالياً أدوات تشكّل قاعدتها القانونية وتمتثل للمتطلبات الدنيا المحددة في الوثيقة التوجيهية للجمعيات الوطنية بشأن نظمها الأساسية (الوثيقة التوجيهية) وفي الملاحظات الاستشارية للجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية، بينما لا يزال 60 في المائة منها في الوقت الراهن منخرطاً في عملية مراجعة وتنقيح نشطة للنصوص التي تشكّل قاعدتها الدستورية.

وشاركت اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية مشاركة فعلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير في دراسة متأنية بغية وضع نُهج جديدة لتعزيز أساليب عملها وقدرتها على تقديم مشورة أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات كل جمعية من الجمعيات الوطنية. وتستهل اللجنة المشتركة في الوقت الراهن

وفي هذا السياق عملية مراجعة للوثيقة التوجيهية للجمعيات الوطنية بشأن نظمها الأساسية وللمعايير الدنيا الواردة فيها. وينبغي أن تتضمن هذه العملية لا سيما تنسيقاً وثيقاً مع المبادرات الداعمة لتطوير الجمعيات الوطنية والجارية حالياً، وتشاور شامل مع جمعيات وطنية في مناطق مختلفة وتتبع تقاليد قانونية وثقافية وسياسية مختلفة.

ومن الموات لا سيما في عام يُحتفل فيه بالذكرى الخمسين لإعلان المبادئ الأساسية للحركة الدولية، أن نواصل التفكير ملياً في الأهداف والأدوار المميزة التي تقوم بها الجمعيات الوطنية في مجتمعاتها المحلية وفي كيفية ترسيخ المبادئ الأساسية على أفضل وجه في التنظيم الداخلي للجمعيات الوطنية وفي أهدافها وأساليب عملها. وسعياً لتحقيق هذا الغرض، ينبغي أن يمثل اعتماد نصوص دستورية وقانونية سديدة ومحكمة ووثائق تعبر بدقة عن المواقف والسياسات هدفاً أسمى باستمرار.

أولاً: مقدمة

من المسلم به والمقبول على نطاق واسع أن وضع أدوات سديدة ومحكمة تشكل القاعدة القانونية والدستورية للجمعيات الوطنية تُعتبر سمة رئيسية لتطور تلك الجمعيات الوطنية، ومظهراً من مظاهر قدرتها على إنجاز مهمتها الإنسانية والقيام بالأدوار المنوطة بها على نحو فعال.

- وتتضمن القاعدة القانونية والدستورية لأي جمعية وطنية بصفة عامة مجموعتين من النصوص:
 - قانون خاص بالجمعية الوطنية، أو قانون أو مرسوم للاعتراف بها يحدد وضع الجمعية المتميز ومكانتها المرموقة في النظام القانوني الوطني ودورها باعتبارها جهة مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني؛ و
 - نظام أساسي أو دستور للجمعية الوطنية يُقصد منه ضمان وجود البنى والقواعد والإجراءات اللازمة لها كي تضطلع بعملها وتقدم خدماتها بكفاءة ومسؤولية وشفافية، ووفقاً للمبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وقد تأكدت في الوقت الراهن التزامات الجمعيات الوطنية بتعزيز الأدوات التي تشكل قاعدتها القانونية والدستورية وفقاً للمعايير المتفق عليها من خلال طيف واسع من القرارات والمواقف والسياسات المعتمدة إبان الاجتماعات الدستورية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومجلس المندوبين والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والهيئة العامة للاتحاد الدولي.

وتحظى هذه التعهدات بأهمية كبرى على طول المدى، وينبغي للجمعيات الوطنية أن تسعى باستمرار لمتابعتها بنشاط بدعم من شركاء الحركة واللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية. وأما بالنسبة للقوانين الخاصة بالجمعيات الوطنية أو مراسيم الاعتراف بها، فيجب أيضاً متابعة الحوار عن كثب

مع الوزارة التي تتعاون معها الجمعية الوطنية بشكل أكبر ومع غيرها من السلطات العامة المعنية، والحفاظ على هذا الحوار.

وعلاوة على ذلك، من المناسب لا سيما في عام يُحتفل فيه بالذكرى الخمسين لإعلان المبادئ الأساسية للحركة أن نواصل التفكير ملياً في الأهداف والأدوار المميزة التي تقوم بها الجمعيات الوطنية في مجتمعاتها المحلية وفي كيفية ترسيخ المبادئ الأساسية على أفضل وجه في التنظيم الداخلي للجمعيات الوطنية وفي أهدافها وأساليب عملها. وسعيًا لتحقيق هذا الغرض، ينبغي أن يمثل اعتماد نصوص دستورية وقانونية سديدة ومحكمة ووثائق تعبر بدقة عن المواقف والسياسيات هدفاً أسمى باستمرار.

وتحتل مهمة اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية المتمثلة في إسداء المشورة للجمعيات الوطنية من أجل تطوير وتعزيز أدواتها القانونية والدستورية مكانة محورية في هذا الصدد.

ويقدم التقرير الحالي معلومات مستوفاة عن الجهود التي بذلتها الجمعيات الوطنية في هذا السياق بالتعاون مع شركائها داخل الحركة خلال العامين الماضيين منذ اجتماع مجلس المندوبين عام 2013. ويستعرض أيضاً العمل الذي أنجزته اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية والمبادرات التي اتخذت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بغية تعزيز قدرة اللجنة المشتركة على إسداء مشورة آنية ومتوافقة مع احتياجات الجمعيات الوطنية التي انخرطت في عملية إصلاح نظمها الأساسية أو قاعدتها القانونية.

ثانياً: تعزيز القاعدة القانونية والدستورية للجمعيات الوطنية: الحفاظ على الزخم المتولد عن الالتزامات السابقة

تأكيد الالتزام مجدداً

تأكدت مجدداً في الوقت الراهن الالتزامات التي قطعتها الجمعيات الوطنية على نفسها بإجراء مراجعة دورية لأدواتها القانونية، فضلاً عن الدخول في حوار مع السلطات العامة في بلدانها بهدف تعزيز قاعدتها القانونية في القانون الوطني من خلال مجموعة واسعة من القرارات وفي نتائج الاجتماعات الدستورية للحركة. وتشمل آخر تلك القرارات والنتائج ما يلي:

- القرار رقم 4 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2011 بعنوان "مراجعة النظم الأساسية للجمعيات الوطنية وقاعدتها القانونية" (انظر الملحق رقم 1)؛

- القرار رقم 4 للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن "تعزيز الدور المساعد: شراكة من أجل جمعيات وطنية أقوى ومن أجل تنمية التطوع" بصيغته التي اعتمدها في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2011 (انظر الملحق رقم 2)؛ و
- القرار رقم 7 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2011 بعنوان "تأهب الجمعيات الوطنية للنزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى والاستجابة الإنسانية لها" (انظر الملحق رقم 3).

وتأكدت تعهدات الجمعيات الوطنية خلال الفترة التي يغطيها التقرير مجدداً في هذا الصدد من خلال القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية المختلفة للاتحاد الدولي، متضمنة ما يلي:

- التزامات هيوستن الصادرة عن المؤتمر العشرين للبلدان الأمريكية المنعقد في الفترة من 27 وحتى 30 آذار/مارس 2015؛
- نداء بيجين من أجل الابتكار الصادر عن المؤتمر التاسع لآسيا والمحيط الهادئ الذي عُقد في الفترة من 22 وحتى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2014؛ و
- نداء فلورنسا من أجل العمل، الصادر عن المؤتمر الإقليمي الأوروبي التاسع المنعقد خلال الفترة من 4 وحتى 6 حزيران/يونيو 2014.

هدف رئيسي من أهداف دعم تطوير الجمعيات الوطنية

برز خلال الفترة التي يغطيها التقرير بشكل مستمر التزام الجمعيات الوطنية بمواءمة نصوصها القانونية والدستورية بحيث تتوافق والمعايير المتفق عليها، باعتباره هدفاً أسمى من أهداف المبادرات الداعمة لتطوير الجمعيات الوطنية التي اتخذت داخل الحركة. ويكتسب تقييم الاتحاد الدولي للقدرة التنظيمية وتصديقها، وإطار الوصول الآمن الذي وضعتة اللجنة الدولية أهمية خاصة في هذا الصدد، حيث تؤكد "خاصية" وأدوات كلتا الأداتين الأهمية الكبرى لوجود قوانين سديدة خاصة بالجمعيات الوطنية ونظماً أساسية وأطراً للسياسات داخلها.

وصارت من ثم أدوات إطار تطوير الجمعيات الوطنية وعملية تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها وإطار الوصول الآمن قاطرة رئيسية في تشجيع الجمعيات الوطنية وتحفيزها على الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال باعتبارها مسألة تحظى بالأولوية.

استمرار مهمة والتزام اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية

لا تزال اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية في الوقت الراهن هي الآلية الرئيسية التي أنشئت داخل الحركة من أجل مساعدة الجمعيات الوطنية على تعزيز أدواتها القانونية والدستورية. وتتمثل مهمة اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية، التي شكلت على نحو مشترك بموجب اتفاق أبرم بين

اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في عام 1969، في مساعدة الجمعيات الوطنية في مساعيها الرامية إلى العمل بشكل أكثر فعالية وفق المبادئ الأساسية والالتزام بتلك المبادئ في جميع الأوقات. ويُعهد إلى اللجنة المشتركة بمهمة ذات شقين من أجل بلوغ هذا الهدف:

- تقديم توصيات بشأن القاعدة القانونية للجمعيات الوطنية، أي نظمها الأساسية والقوانين الخاصة بالجمعيات الوطنية أو مراسيم الاعتراف بها. وتُجري اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية على وجه الخصوص تقييماً لمدى امتثال مشاريع النظم الأساسية للجمعيات الوطنية ومشاريع القوانين أو المراسيم الخاصة بالجمعيات الوطنية لمجموعة من الشروط الدنيا المتفق عليها داخل الحركة.
- تقييم الطلبات الواردة من منظمات جديدة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر للحصول على اعتراف الاتحاد الدولي بها وقبوله لعضويتها، ورفع توصيات في هذا الشأن إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي.

ويرد في القسم التالي استعراض لأنشطة اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية والعمل الذي أنجزته في دعم جهود الجمعيات الوطنية من أجل تعزيز أدواتها القانونية والدستورية خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير.

ثالثاً: تعزيز الأدوات القانونية والدستورية للجمعيات الوطنية: الإنجازات المحققة والتقدم المحرز

أ- النظم الأساسية للجمعيات الوطنية أو دساتيرها

شارك عدد كبير من الجمعيات الوطنية على مدار العامين الماضيين في عملية مراجعة أو تنقيح للأدوات التي تشكل قاعدتها القانونية والدستورية (شاملة نظمها الأساسية أو دساتيرها أو لوائحها أو قواعدها أو نظمها الداخلية). واستعانت من ثم الجمعيات الوطنية خلال الفترة التي يغطيها التقرير الحالي (من أول آب/أغسطس 2013 وحتى 31 تموز/يوليو 2015) باللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية سعياً للحصول على توصيات بشأن النصوص القانونية لما يقرب من 100 جمعية وطنية. وأسدت اللجنة المشتركة المشورة للجمعيات الوطنية وفق ممارستها المعتادة بصفة أساسية، من خلال إرسال خطابات رسمية صاحبها في بعض الحالات حوار مباشر أجراه ممثلون من البعثات الميدانية للجنة الدولية أو الاتحاد الدولي أو من أعضاء اللجنة المشتركة مع قادة الجمعيات الوطنية أو مع إدارتها العليا أو موظفي الأقسام القانونية بها.

وأعدت اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية إجمالاً ما يربو على 110 خطاباً وأرسلتها جميعاً خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وتضمن 73 خطاباً من مجموع الخطابات اقتراحات وتوصيات حول تنقيح النظم الأساسية للجمعيات الوطنية ودساتيرها، شملت ما يلي:

- إرسال 22 خطاباً إلى الجمعيات الوطنية في أوروبا وآسيا الوسطى (حوالي 30 في المائة)؛
- إرسال 22 خطاباً إلى الجمعيات الوطنية في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ (حوالي 23 في المائة)؛
- إرسال 20 خطاباً إلى الجمعيات الوطنية في أفريقيا (حوالي 28 في المائة)؛
- إرسال 14 خطاباً إلى الجمعيات الوطنية في الأمريكتين (حوالي 19 في المائة).

وترد قائمة كاملة بالخطابات التي أرسلتها اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية في الملحق رقم 4 المرفق بهذا التقرير.

ونظمت اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية أيضاً إلى جانب إرسال الخطابات الرسمية اجتماعات مباشرة أو مؤتمرات هاتفية مع جمعيات وطنية مختلفة، منها جمعيات الصليب الأحمر النمساوي والصليب الأحمر السويدي والصليب الأحمر الفرنسي.

وبحلول 31 تموز/يوليو 2015، ووفقاً للتقييم الذي أجرته اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية، يتجلى مدى توافق النظم الأساسية للجمعيات الوطنية أو دساتيرها مع الشروط الدنيا المتفق عليها داخل الحركة والمحددة في الوثيقة التوجيهية بشأن النظم الأساسية للجمعيات الوطنية كما يلي:

- تمتلك 55 جمعية وطنية قاعدة من الأدوات القانونية تتوافق والشروط الدنيا المحددة (حوالي 30 في المائة)؛
- مازالت 114 جمعية وطنية بصدد إجراء عملية نشطة لمراجعة وتنقيح أدواتها القانونية والدستورية (حوالي 60 في المائة)؛ و
- لم تباشر 20 جمعية وطنية 20 بعد عملية المراجعة أو في تقدير اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية أنها اعتمدت مؤخراً نظاماً أساسياً لم تستوفِ الشروط الدنيا المحددة (حوالي 10 في المائة).

وتشير هذه الأرقام إلى ببطء وتيرة التقدم المحرز بالمقارنة مع البيانات الواردة في تقارير اللجنة المشتركة التي قدمتها مؤخراً لمجلس المندوبين لعامي 2011 و2013. فمازالت نسبة للجمعيات الوطنية التي يُقدَّر أنها اعتمدت قاعدة من النصوص القانونية أو الدستورية تستوفي الشروط الدنيا المحددة على نفس مستوى الفترة التي شملها التقريران السابقان، أي 30 في المائة من كافة الجمعيات الوطنية.

ب- القوانين الخاصة بالجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

لجأت عدة جمعيات وطنية إلى اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية خلال الفترة الزمنية التي يشملها التقرير سعياً للحصول على ملاحظاتها وتوصياتها، حيث انخرطت تلك الجمعيات في حوار مع حكوماتها بشأن مراجعة القوانين أو المراسيم الوطنية الخاصة بالاعتراف بها. وأرسلت اللجنة المشتركة سبعة خطابات إجمالاً تضمنت توصيات بشأن مشاريع قوانين أو مراسيم الاعتراف بالجمعيات الوطنية من حيث امتثالها للحد الأدنى من المعايير الواردة في القانون النموذجي للاعتراف بالجمعيات الوطنية. وأجرت اللجنة في العديد من الحالات حواراً مباشراً أيضاً مع الجمعيات الوطنية والسلطات العامة بغية استعراض مشاريع القوانين الخاصة بالجمعيات الوطنية ومناقشة القضايا التي لم تُحسم بعد في ما يخص المكانة المميزة للجمعيات الوطنية والامتيازات التي لا بد من الاعتراف بها للجمعيات الوطنية في النظم القانونية لبلادها والاستقلال الذي ينبغي أن تتمتع به وفقاً لتلك المكانة.

وتضمنت تلك العملية ما يلي بصفة خاصة:

- إجراء أعضاء اللجنة المعنية بالنظم الأساسية زيارة إلى دكا في أيلول/سبتمبر 2014 بناءً على طلب جمعية الهلال الأحمر البنغالي، بهدف دعم الجمعية الوطنية في حوارها الجاري مع كبار المسؤولين الحكوميين حول وضع قانون جديد ومعزز للجمعية الوطنية؛
- إرسال بعثة من أعضاء اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية إلى ماجورو (في جزر مارشال) خلال شهر نيسان/أبريل 2015 للمشاركة في حلقة عمل إقليمية لبلدان شمال المحيط الهادئ عن الحكم والقاعدة القانونية. وحضر حلقة العمل هذه ممثلون عن جمعيتي الصليب الأحمر الميكرونيزي والصليب الأحمر البالاوي، فضلاً عن "الصليب الأحمر في جزر مارشال"، التي هي بصدد مرحلة التكوين في الوقت الراهن؛ و
- إجراء اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية مشاورات متتالية مع جمعية الصليب الأحمر الصيني والسلطات الصينية بشأن الاعتماد المرتقب لقانون جديد يخص جمعية الصليب الأحمر الصيني. وتضمنت تلك المشاورات لا سيما تنظيم زيارة لممثلين عن جمعية الصليب الأحمر الصيني إلى جنيف وإيفاد بعثة رفيعة المستوى من المؤتمر الشعبي الوطني الصيني في آب/أغسطس 2014 للالتقاء باللجنة.

ج- الاعتراف بجمعيات وطنية جديدة وقبول عضويتها

لم تعترف اللجنة الدولية بأي جمعية وطنية جديدة وتقبلها باعتبارها مكوناً من مكونات الحركة، ولم تُقبل عضوية أي جمعية جديدة في الاتحاد الدولي خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وتقدمت جمعية الصليب الأحمر في توفالو مجدداً بطلب إلى اللجنة الدولية في تموز/يوليو 2015 للاعتراف بها وقبول عضويتها في الاتحاد الدولي. ويأتي ذلك عقب تقديم الجمعية الوطنية طلباً في السابق إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في آب/أغسطس 2005، ولكنه لم يكن كاملاً ومن ثم لم يُستكمل ويُبيت فيه. وكانت اللجنة المشتركة تستعد على قدم وساق وقت كتابة هذا التقرير لإيفاد بعثة تقييم مشتركة من أعضائها إلى توفالو في أيلول/سبتمبر 2015.

رابعاً: النهج الجديدة التي اتبعتها اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية وسبل المضي قدماً

استناداً إلى التوجهات الجديدة للجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية المبينة في التقرير الذي قدّمته اللجنة لمجلس المندوبين عام 2013 (بعنوان "مقترحات بشأن المضي قدماً")، اتخذت خطوات مهمة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من أجل استعراض وتعزيز أساليب عمل اللجنة المشتركة وقدرتها على تقديم مشورة أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات الجمعيات الوطنية تبعاً للسياق الذي تعمل فيه كل منها. واعتمدت من ثم نهج جديدة تضمنت ما يلي:

- بذل جهود متجددة بغية تقوية الروابط وتعزيز التنسيق بين عمل اللجنة والعمليات والمبادرات الجارية الرامية إلى دعم تطوير الجمعيات الوطنية، من خلال آليتي تقييم القدرات التنظيمية للجمعيات الوطنية وتصديقها وإطار الوصول الآمن، على النحو اقترح أعلاه على سبيل المثال. وانطلاقاً من هذا المنظور، توسّع تشكيل اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية في مستهل عام 2015 ليشمل زملاء من قسم التنمية التنظيمية في الاتحاد الدولي وفريق اللجنة الدولية المعني بإطار الوصول الآمن. وسوف يشارك فريق اللجنة الدولية المشار إليه من الآن فصاعداً في جلسات اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية، الأمر الذي من شأنه أن يجلب وجهات نظر أكثر واقعية لعمل اللجنة المشتركة والمشورة التي تسديها للجمعيات الوطنية.

- بذل جهود حديثة، بتنسيق وثيق مع البعثات الميدانية لكل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بغية ترسيخ توصيات اللجنة المشتركة من خلال حوار مباشر مع الجمعيات الوطنية، وبالتالي من خلال مشاركة أكبر للبعثات الميدانية الممثلة للجنة الدولية والاتحاد الدولي أو، حسبما تقتضي الحاجة، من خلال حوار مباشر تجريه اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية مع الجمعيات الوطنية محل الاهتمام، وفي بعض الحالات مع الجهات المعنية لها، مثل السلطات العامة في سياق معين.

- الشروع في عملية مراجعة وتنقيح للوثيقة التوجيهية بشأن النظم الأساسية للجمعيات الوطنية. وتستند هذه المبادرة إلى ملاحظة مفادها أن المعايير والشروط الدنيا المحددة في الوثيقة التوجيهية صيغت منذ أكثر من 15 عاماً، وأن الأوان لإعادة النظر فيها حيث لا تتلاءم مع الاحتياجات القانونية والتنفيذية للجمعيات الوطنية أو للبيئات المختلفة التي تعمل بها.

ويتضح في الوقت الراهن وبشكل متزايد أن العديد من المعايير الدنيا الالاي يُشترط وجودها في النظم الأساسية للجمعيات الوطنية وفي دساتيرها تحتاج إلى مناقشة متجددة، وعلى وجه الخصوص المعايير الواردة في الوثيقة التوجيهية بشأن:

- التمييز بين وظائف هيكل الحكم في الجمعية الوطنية وإدارتها؛
- مفهوم وتشكيلة عضوية الجمعية الوطنية؛ أو
- وحدة الجمعية الوطنية والعلاقة بين الهياكل المركزية للجمعية الوطنية والفروع وتقاسم المسؤوليات بينهما، وخاصة في البلدان التي يكثر فيها تفويض أو نقل السلطات أو في الدول الاتحادية.

ويُعتبر قسم التنمية التنظيمية في الاتحاد الدولي الهيئة الرائدة في هذه العملية، وتدعمه اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية في هذا المسعى. وتشكل هذه العملية أيضاً فرصة سانحة للجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية لدراسة أدواتها وأساليب عملها بالكامل.

وتهدف اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية إلى المساهمة فعلياً في استعراض الوثيقة التوجيهية خلال العامين المقبلين في إطار عملية شاملة وتشاركية تُدمج فيها جمعيات وطنية من مناطق مختلفة ولديها خلفيات قانونية وثقافية وسياسية مختلفة.

ولا يتضمن هذا التقرير الجدول الذي يُلحق عادة بتقرير اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية المقدم لمجلس المندوبين، وذلك لأن هذا الجدول سوف يكون قيد المراجعة أثناء عملية تنقيح الوثيقة التوجيهية .. ويمكن الاطلاع على هذا الجدول في الوقت نفسه على شبكة الاتحاد الدولي "فدنت" من خلال الرابط التالي:

<https://fednet.ifrc.org/en/ourifrc/about-the-federation/legal-base/joint-statutes-commission/summary-list-tableau-de-bord/>

خامساً: خاتمة

يجب على الجمعيات الوطنية أن تنهض بواجبها في مواءمة وتعزيز الأدوات التي تشكل قاعدتها الدستورية والقانونية حسب الأصول المرعية. وتضمن النصوص الدستورية والقانونية للجمعية الوطنية وجود قواعد وهيكل وإجراءات تسمح لها بالعمل في جميع الأوقات وفقاً للمبادئ الأساسية ولمعايير "الحكم الرشيد" المتفق عليها.

وينبغي في ضوء ذلك النظر إلى الجهود المبذولة داخل الحركة لضمان وضع آليات ووظائف الدعم الضرورية في محلها بغية دعم الجمعيات الوطنية على الواجب والإعلاء من شأنها وقيمتها.

وتزداد للغاية أهمية إعادة تأكيد الالتزامات السابقة التي تعهدت بها الأطراف المعنية في هذا الصدد، لا سيما في عام يُحتفل فيه بالذكرى الخمسين لإعلان المبادئ الأساسية.

ولازالت اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية ملتزمة تماماً بالقيام بدورها المحوري، فضلاً عن تعهداتها بتعزيز قدرتها على توفير دعم أني ومتناسب مع احتياجات الجمعيات الوطنية التي تعمل على إصلاح قاعدتها الدستورية أو القانونية.

الملحق رقم 4

قائمة بمراسلات اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي
المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية
(الفترة التي تغطيها القائمة: أول آب/أغسطس 2013 وحتى 31 تموز/يوليو 2015)

خطابات بشأن النظم الأساسية

الرقم	الجمعية الوطنية	تاريخ إرسال خطاب اللجنة المشتركة
1	جمعية الصليب الأحمر التنزاني	19 آب/أغسطس 2013
2	"الصليب الأحمر لجزر مارشال"	3 أيلول/سبتمبر 2013
3	الصليب الأحمر الكرواتي	10 أيلول/سبتمبر 2013
4	الصليب الأحمر اللاتفي	23 أيلول/سبتمبر 2013
5	الصليب الأحمر النيوزيلاندي	أول تشرين الأول/أكتوبر 2013
6	الصليب الأحمر للجبل الأسود	4 تشرين الأول/أكتوبر 2013
7	الهلال الأحمر السوداني	21 تشرين الأول/أكتوبر 2013
8	الصليب الأحمر الأيرلندي	23 تشرين الأول/أكتوبر 2013
9	الصليب الأحمر المالي	30 تشرين الأول/أكتوبر 2013
10	الصليب الأحمر الغواتيمالي	30 تشرين الأول/أكتوبر 2013
11	الصليب الأحمر الكوستاريكي	30 تشرين الأول/أكتوبر 2013
12	الصليب الأحمر الإكوادوري	30 تشرين الأول/أكتوبر 2013
13	الصليب الأحمر السويسري	19 تشرين الثاني/نوفمبر 2013
14	الصليب الأحمر الهولندي	22 تشرين الثاني/نوفمبر 2013
15	جمعية الصليب الأحمر السنغافوري	5 كانون الأول/ديسمبر 2013
16	جمعية الصليب الأحمر السنغالي	5 كانون الأول/ديسمبر 2013
17	الصليب الأحمر الشيلي	5 كانون الأول/ديسمبر 2013
18	جمعية الصليب الأحمر الميكرونيزي	5 كانون الأول/ديسمبر 2013
19	الصليب الأحمر الدانمركي	12 كانون الأول/ديسمبر 2013
20	جمعية الصليب الأحمر لجمهورية مولدوفا	20 كانون الثاني/يناير 2014
21	جمعية الصليب الأحمر النيجري	22 كانون الثاني/يناير 2014
22	جمعية الصليب الأحمر الغيني	28 كانون الثاني/يناير 2014

الرقم	الجمعية الوطنية	تاريخ إرسال خطاب اللجنة المشتركة
23	الصليب الأحمر البوروندي	28 كانون الثاني/يناير 2014
24	جمعية الصليب الأحمر لبوركينا فاسو	28 كانون الثاني/يناير 2014
25	جمعية الصليب الأحمر الأرميني	5 شباط/فبراير 2014
26	جمعية الصليب الأحمر المنغولي	5 شباط/فبراير 2014
27	جمعية الصليب الأحمر النيجيري	18 شباط/فبراير 2014
28	جمعية الصليب الأحمر الأذربيجاني	18 شباط/فبراير 2014
29	الصليب الأحمر البراغواي	18 شباط/فبراير 2014
30	جمعية الهلال الأحمر التركماني	24 شباط/فبراير 2014
31	جمعية الصليب الأحمر لكوت ديفوار	10 آذار/مارس 2014
32	"الصليب الأحمر لجزر مارشال"	10 نيسان/أبريل 2014
33	جمعية الصليب الأحمر البالاوي	10 نيسان/أبريل 2014
34	جمعية الصليب الأحمر التونغي	11 نيسان/أبريل 2014
35	جمعية الصليب الأحمر لبابوا غينيا الجديدة	24 نيسان/أبريل 2014
36	الصليب الأحمر الأيسلندي	5 أيار/مايو 2014
37	جمعية الهلال الأحمر لجمهورية إيران الإسلامية	12 حزيران/يونيو 2014
38	الصليب الأحمر لساو تومي وبرنسيبي	23 حزيران/يونيو 2014
39	جمعية الصليب الأحمر لترينيداد وتوباغو	23 حزيران/يونيو 2014
40	جمعية الصليب الأحمر الغابوني	أول تموز/يوليو 2014
41	الصليب الأحمر النيوزيلاندي	10 تموز/يوليو 2014
42	جمعية الصليب الأحمر الكمبودي	14 تموز/يوليو 2014
43	الصليب الأحمر الفيتنامي	16 تموز/يوليو 2014
44	الهلال الأحمر التونسي	16 تموز/يوليو 2014
45	الصليب الأحمر للجبل الأسود	16 تموز/يوليو 2014
46	الصليب الأحمر السلوفيني	20 آب/أغسطس 2014
47	جمعية الصليب الأحمر النيجيري	22 أيلول/سبتمبر 2014
48	الصليب الأحمر اليوناني	22 أيلول/سبتمبر 2014
49	جمعية الصليب الأحمر الأوغندي	3 تشرين الثاني/نوفمبر 2014
50	الصليب الأحمر النمساوي	13 تشرين الثاني/نوفمبر 2014

الرقم	الجمعية الوطنية	تاريخ إرسال خطاب اللجنة المشتركة
51	الصليب الأحمر اليوناني	17 تشرين الثاني/نوفمبر 2014
52	جمعية الصليب الأحمر التيموري	20 تشرين الثاني/نوفمبر 2014
53	الصليب الأحمر البيروي	25 تشرين الثاني/نوفمبر 2014
54	جمعية الصليب الأحمر النيجيري	25 تشرين الثاني/نوفمبر 2014
55	الصليب الأحمر اليوناني	16 كانون الثاني/يناير 2015
56	الصليب الأحمر الهندوراسي	20 كانون الثاني/يناير 2015
57	جمعية الصليب الأحمر الزامبي	12 شباط/فبراير 2015
58	الصليب الأحمر الأيرلندي	23 شباط/فبراير 2015
59	الصليب الأحمر لغينيا الاستوائية	20 آذار/مارس 2015
60	جمعية الصليب الأحمر لبوركينا فاسو	20 آذار/مارس 2015
61	جمعية الصليب الأحمر البربادوسي	20 آذار/مارس 2015
62	الصليب الأحمر المالي	27 آذار/مارس 2015
63	الصليب الأحمر الكوستاريكي	22 نيسان/أبريل 2015
64	جمعية الصليب الأحمر البربادوسي	24 نيسان/أبريل 2015
65	الصليب الأحمر البرازيلي	22 أيار/مايو 2015
66	جمعية الصليب الأحمر البربادوسي	27 أيار/مايو 2015
67	الصليب الأحمر اللبناني	27 أيار/مايو 2015
68	الصليب الأحمر الفرنسي	27 أيار/مايو 2015
69	الصليب الأحمر الكرواتي	9 حزيران/يونيو 2015
70	جمعية الصليب الأحمر البالاوي	11 حزيران/يونيو 2015
71	الصليب الأحمر الأوروغواي	9 تموز/يوليو 2015
72	الصليب الأحمر النرويجي	9 تموز/يوليو 2015
73	جمعية الصليب الأحمر لبابوا غينيا الجديدة	29 تموز/يوليو 2015

الخطابات الخاصة بالقوانين

الرقم	الجمعية الوطنية	تاريخ إرسال خطاب اللجنة المشتركة
1	"الصليب الأحمر لجزر مارشال"	5 آب/أغسطس 2013
2	"الصليب الأحمر لجزر مارشال"	4 أيلول/سبتمبر 2013
3	جمعية الصليب الأحمر الروسي	22 تشرين الأول/أكتوبر 2013
4	جمعية الصليب الأحمر الأرمني	12 كانون الأول/ديسمبر 2013
5	الصليب الأحمر البراغوي	6 أيار/مايو 2014
6	جمعية الصليب الأحمر الصيني	21 تموز/يوليو 2014
7	جمعية الهلال الأحمر البنغالي	6 آب/أغسطس 2014

خطابات أخرى

الرقم	الجمعية الوطنية/جهات أخرى موجهة إليها الخطابات	تاريخ إرسال الخطاب
1	عملية التشاور داخل اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية	4 أيلول/سبتمبر 2013
2	الصليب الأحمر السويسري	21 تشرين الأول/أكتوبر 2013
3	الصليب الأحمر الهنغاري/الحكومة الهنغارية	24 تشرين الأول/أكتوبر 2013
4	جمعية الصليب الأحمر الأرمني	8 تشرين الثاني/نوفمبر 2013
5	جمعية الصليب الأحمر الميكرونيزي	8 تشرين الثاني/نوفمبر 2013
6	الصليب الأحمر الأسترالي	5 كانون الأول/ديسمبر 2013
7	جمعية الصليب الأحمر المنغولي	13 كانون الثاني/يناير 2014
8	الصليب الأحمر الهولندي	22 كانون الثاني/يناير 2014
9	جمعية الصليب الأحمر المنغولي	28 كانون الثاني/يناير 2014
10	جمعية الصليب الأحمر البنمي	18 شباط/فبراير 2014
11	الصليب الأحمر النرويجي	27 شباط/فبراير 2014
12	جمعية الصليب الأحمر التونسي	20 آذار/مارس 2014
13	جمعية الصليب الأحمر الأذربيجاني	20 أيار/مايو 2014
14	الصليب الأحمر الكرواتي	أول تموز/يوليو 2014
15	جمعية الصليب الأحمر التيموري	15 تموز/يوليو 2014
16	الصليب الأحمر النرويجي	14 آب/أغسطس 2014
17	الصليب الأحمر اليوناني	19 أيلول/سبتمبر 2014
18	الصليب الأحمر لجزر كوك	23 أيلول/سبتمبر 2014

الرقم	الجمعية الوطنية/جهات أخرى موجهة إليها الخطابات	تاريخ إرسال الخطاب
19	الصليب الأحمر لجزر سليمان	24 أيلول/سبتمبر 2014
20	الصليب الأحمر البيروي	30 تشرين الأول/أكتوبر 2014
21	جمعية الهلال الأحمر البنغالي	28 تشرين الأول/أكتوبر و5 تشرين الثاني/نوفمبر 2014
22	الصليب الأحمر السويدي	18 شباط/فبراير 2015
23	جمعية الصليب الأحمر المنغولي	13 نيسان/أبريل 2015
24	الصليب الأحمر الفنلندي	13 نيسان/أبريل 2015